

التجربة الماليزية... كنموذج لترقية التجارة الخارجية في ظل النظام التجاري العالمي The Malaysian experience... as a model for promoting foreign trade within the global trading system

*د. ملال شرف الدين

Mellal Charaf Eddine

جامعة خنشلة - الجزائر

mellal.charafeddine@univ-khenchela.dz

تاريخ النشر: 2024/04/30

تاريخ القبول: 2024/04/28

تاريخ الاستلام: 2024/02/29

الملخص: يهدف هذا البحث إلى الوقوف على الاستراتيجيات والسياسات التي قامت بها ماليزيا من أجل الاندماج في النظام التجاري العالمي، خاصة وأنها انتهجت نظام اقتصاد السوق الذي تزامن مع نمو اقتصادها من خلال اعتمادها على سياسة خارجية تمنح الأولوية لصادرات الالكترونيات واتخاذ التدابير لتحرير تجارتها الخارجية، التي أصبحت عاملا أساسيا في إستراتيجيات التنمية والنمو الاقتصادي.

وقد تطلب هذا البحث استخدام الأساليب التطبيقية المتمثلة في المنهج التحليلي بالإضافة للأدوات الإحصائية والتي مكنت من الوصول إلى وجود آثار إيجابية لتحرير التجارة الخارجية الماليزية على نموها الاقتصادي، من خلال الاستفادة من عوائد الصادرات وكذا الاستغلال الأمثل لمواردها.

الكلمات المفتاحية: ماليزيا، التجارة الخارجية، النمو الاقتصادي، الصادرات

Abstract

This research aims to identify the strategies and policies that Malaysia has undertaken in order to integrate into the global trading system, especially since it adopted a market economy system that coincided with the growth of its economy through its reliance on a foreign policy that gives priority to electronics exports and taking measures to liberalize its foreign trade, which has become a factor. Essential in development strategies and economic growth.

This research required the use of applied methods represented by the analytical approach in addition to statistical tools, which made it possible to determine that there are positive effects of liberalizing Malaysian foreign trade on its economic growth, by benefiting from export revenues as well as the optimal exploitation of its resources.

Keywords: Malaysia, foreign trade, economic growth, exports

JEL Classification: O1 ; Q2 ; H75 ; H68

1. مقدمة:

لقد اقترن تحرير التجارة الخارجية خلال العقدين السابقين بتحقيق معدلات نمو سريعة في العديد من الدول التي كانت فقيرة والتي من بينها ماليزيا ، فنجد أن السلطات في ماليزيا اتخذت سياسات اقتصادية جديدة ساعدت على إنتعاش اقتصادها، وقد جاء في العديد من التقارير الماليزية بأنه وبالرغم من الضوابط والتدابير الحكومية الاقتصادية فإنها قد تكون أو لا تكون السبب الرئيسي للإنتعاش، إلا أن العامل الرئيسي لمصادر ووتيرة الإنتعاش ترجع لزيادة صادرات الإلكترونيات، واليوم تتمتع ماليزيا بقاعدة عريضة من المنتجات ذات الجودة التي تصنع بواسطة الشركات الماليزية وتصدر إلى أكثر من 200 دولة، وتشمل المنتجات الكهربائية والإلكترونية إلى جانب الأثاث وقطع السيارات والأغذية والبلاستيك وحتى المجوهرات والألبسة، إلى أن أصبحت الصادرات تمثل أهم الركائز الاقتصادية فيها، لذلك سنحاول من خلال هذا الموضوع الوقوف على أثر التجارة الخارجية على أداء الاقتصاد الماليزي وذلك من خلال:

2. الدعائم التجارية للاقتصاد الماليزي

1.2 الملامح العامة للاقتصاد الماليزي

في فترة الخمسينيات، كان الاقتصاد الماليزي يعتمد بشكل كبير على المنتجات الأولية، المتمثلة في القصدير والمطاط، والأخشاب والمواد الغذائية كأساس للتنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل، أما باقي الأنشطة الأخرى كالصناعة والخدمات فقد كانت بسيطة.

وفي العقدين التاليين لفترة الخمسينيات اتبعت ماليزيا إستراتيجية تنمية تعتمد على تنويع الصادرات الزراعية كوسيلة لتحقيق الاستقرار في عائداتها من الصادرات والدخل، إلا أن هذه الإستراتيجية لم تكن كافية، فانتقلت من الزراعة إلى الصناعة، بإحداث تعديلات هيكلية وتبني سياسات اقتصادية قائمة على إستراتيجيات إستبدال الواردات والتصنيع الموجهة للتصدير. إلا أنه وفي سنة 1969 حدثت أعمال شغب عرقية، أدركت من خلالها ماليزيا أهمية النمو الاقتصادي مع الإنصاف والعدل خاصة بعد الخلل الاقتصادي في مجالات توزيع الدخل والعمالة والملكية، وبالتالي تقرر إشراك جميع المجموعات العرقية في التنمية الاقتصادية للبلد، وهو ما يعرف "بخطّة ماليزيا" القائمة على توضيح سياسات التنمية الماليزية والتأكيد على النمو والإنصاف في سياق المجتمع المتعدد الأعراق.

ومن أجل القضاء على هذه الإختلالات وتحقيق الغاية المرجوة، فقد قدمت ماليزيا السياسة الاقتصادية الجديدة في الفترة (1971-1990)، تلتها سياسة التنمية الوطنية في الفترة (1991-2000)، وقد كان الهدف الرئيسي للسياستين الاقتصاديتين هو القضاء على الفقر بغض النظر عن الجماعات العرقية، ومساعدة الفقراء وتزويدهم بالتدريب والموارد اللازمة لتحسين مستوى معيشتهم.

وكنتائج لمخرجات هذه السياسة الجديدة، أي لسياسات القضاء على الفقر، فقد تمكنت ماليزيا من: (Mohammed B. Yusoff، 2000):

أ. خفض معدل انتشار الفقر بشكل كبير من 49.3% سنة 1970 إلى 8.9 % سنة 1995؛

ب. تحسين توزيع الدخل بين الأسر، وكان توزيع الثروات أكثر عدلا وإنصافا؛

ت. انخفاض معامل جيني من 0.513% سنة 1970 إلى 0.445% سنة 1989؛

ث. تنوع في منتجات القطاع الزراعي، خاصة الكاكاو وزيت النخيل، التي أصبحت أكبر منتج ومصدر لها.

ج. ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ، وقد كان للقطاع الخارجي دور كبير في ذلك؛

ح. ارتفعت القوة العاملة من 3.7 مليون سنة 1970 إلى 9 مليون سنة 1997، مع ارتفاع

نسبة مشاركة المرأة خاصة في الصناعات التحويلية؛

خ. أدت هذه السياسة إلى تحسين جودة التعليم والبرامج التدريبية وإتاحته لجميع الفئات في

المناطق الحضرية والريفية، مما تولد عنها زيادة في عدد القوة العاملة الماهرة وشبه الماهرة؛

د. مكنت هذه السياسة الاقتصادية الجديدة من انتقال ملكية الأنشطة الاقتصادية الفاعلة

في ماليزيا والمتمثلة في الزراعة، التعدين، الصناعة، تجارة الجملة إلى الدولة والشركات المحلية،

بعدما كانت متحيزة للأجانب، الأمر الذي أدى إلى زيادة وتطوير الطاقة الإنتاجية لمختلف

الأنشطة الاقتصادية، كالصناعة والزراعة،

إن العوامل السالفة الذكر كانت هي العوامل الأساسية التي دفعت باتجاه التنمية بكل

أبعادها، وبفضلها استطاعت ماليزيا تحقيق تقدم ملموس في مجالات عدة، والتي تجسدت

جهودها في الفترة 2000-2017، بحيث سجلت فيها عدة مؤشرات أداءاً متميزاً، كان أهمها (فضلي، 2010):

- أ. تكوين مجتمع موحد ومترابط ومنفتح يمتلك رؤية مشتركة قائمة على الاقتصاد المعرفي، بفضل آليات وجهود تطوير القدرات والمهارات البشرية؛
- ب. بنية تحتية جد متطورة، تتكون من بنايات ضخمة مجهزة بكافة الخدمات، شبكات طرق سريعة تضم السكك الحديدية، المطارات إلى جانب شبكات معلومات واتصالات؛
- ت. تطوير نظام الإدارة والعدل والقضاء وسن قوانين لحماية المستثمرين وحماية حقوق الملكية الفكرية؛
- ث. احتل سنة 2018 المرتبة الثالثة كأكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا بعد أندونيسيا وتايلاند، وتعد إنتاجية العمل فيه أعلى بكثير من مثيلتها في تايلاند وإندونيسيا والدول المجاورة نتيجة كثافة الصناعات القائمة على المعرفة واعتماد أحدث تقنيات التصنيع والاقتصاد الرقمي؛
- ج. سجل الاقتصاد الماليزي نمواً في الناتج المحلي الإجمالي خلال طول الفترة 2000-2017، بنسبة زيادة متوسطة قدرت بأكثر من 5 % بالرغم من تأثره بعدة أزمات في الاقتصاد العالمي، والتي من بينها تقلبات أسعار النفط، ارتفاع أسعار الغذاء، الأزمة المالية العالمية 2007-2017، وأن الجدول التالي يوضح أداء الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2017.

جدول رقم (01): يوضح نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا خلال الفترة 2017-2010.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي %	7.5	5.3	5.5	4.7	6.0	5.0	4.2	5.9

Source :GDP - Department of Statistics Malaysia Official Porta.

من خلال أرقام الجدول اتضح بأن الاقتصاد الماليزي سجل نمو اقتصادي مستمر ولعدة سنوات متتالية، وقد كان النمو مدفوعاً بشكل أساسي بقطاع الخدمات وقطاع التصنيع، ويرجع ذلك إلى عدة جهود قامت بها الدولة في إطار الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية المتعددة، وأن نسب مساهمة القطاعات الرئيسية والدافعة لهذا النمو الاقتصادي هي:

أ. أعلى نمو كان لقطاع الخدمات بنسبة زيادة قدرت في المتوسط بـ 9.7 %، وأن نسبة تكوين الناتج المحلي الإجمالي قدرت في المتوسط بـ 56 %، ومن بين العوامل التي ساعدت في رفع هذه النسبة هي تحرير 27 قطاعا فرعيا للخدمات سنة 2009 بغية زيادة الاستثمار في هذا القطاع؛

ب. القطاع الصناعي نسبة نمو في المتوسط قدرت بـ 6.3 %، وأن نسبة تكوينه للناتج المحلي قدرت في المتوسط بحوالي 23 %، ويرجع هذا النمو الى عدة عوامل تم التطرق اليها في المتن سابقا؛

ت. القطاع الزراعي هو في حقيقة الأمر سجل تراجعاً كبيراً مقارنة بنسب الستينيات والسبعينيات، إلا أن نتيجة الطلب المتزايد على زيوت النخيل والمطاط خاصة مع ارتفاع سعرها، فقد ساعد ذلك في ترجيح نسبة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، أين سجل نسبة في المتوسط قدرت 8.5 %؛

ث. الباقي هو تعدين وأعمال البناء.

2.2 رصد أهم مقومات الاقتصاد الماليزي

تعتبر ماليزيا دولة متعددة الأعراق، ذات دخل متوسط، وقد اعتمد اعتماداً كبيراً على الموارد الطبيعية من أجل هندسة التنوع الناجح في التصنيع وزيادة الدخل بشكل عاد للجميع المجموعات العرقية، والتي لا يتمتع فيها اقتصادها بميزات قوية بل يتميز بانقسامات حادة نتيجة اختلاف الدين واللغة، إلا أنه يمكن حصر أهم الميزات النسبية التي تتمتع بها ماليزيا في:

أ. توفرها على موارد طبيعية محلية أساسية تمثلت في منتجات المطاط، زيوت النخيل والأخشاب، وبفضل السياسات الهادفة للدولة فقد تمكنت من جعل العديد الصناعات القائمة تعتمد بكثرة على هذه الموارد المحلية كمدخلات في عملياتها الإنتاجية (Zainal Aznam Yusof، 2008)؛

ب. تعد ماليزيا اليوم من الدول التي تستقطب أكبر عدد من السياح من كافة دول العالم، ويرجع ذلك إلى تميزها بمناخ معتدل وطبيعة خلابة، إلى جانب فن العمارة والسلوك المنتظم والمساحات الخضراء، مما ساعد قطاع السياحة في جعله أحد القطاعات المهمة في الاقتصاد الماليزي بعد قطاع الصناعة، كما تشير التقارير الصادرة عن شركتي "ماستر كارد" و"كرسنترينج" منذ سنة 2011 بأن ماليزيا هي الأولى عالميا في استقطاب السياحة

الحلال، ففي سنة 2014 استطاعت استقطاب 13 % من مجموع المسافرين المسلمين (خديجة، 2018)؛

ت. مناخ إستوائي، يتميز بتساقط الأمطار طول العام، إلى جانب الغابات والمساحات الكبيرة التي تغطي ماليزيا بالأشجار، خاصة أشجار "الساج" التي هي مصدر الأخشاب؛

ث. توفرها على بيئة مواتية للأعمال سواء للمستثمرين الأجانب أو للقطاع الخاص، بحيث انتهجت الحكومة الماليزية سياسات التعديل المستمر لهياكل وطبيعة الحوافز المقدمة بما يخدم التنمية الاقتصادية (الله، 2009)؛

ج. بنية تحتية عالية الجودة، تتمثل بالأساس في قاعدة البناء والتشييد للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، المدارس، الكهرباء إضافة إلى الخدمات الصحية؛

تصنف ماليزيا ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، بحيث أدت الجهود المبذولة من طرف الدولة والمتمثلة في عمليات التدريب والتعليم من تكوين قوى عاملة ماهرة وذات أجور تنافسية (أحلام، 2014).

3.2 مساعي ماليزيا للانضمام إلى النظام التجاري الدولي

شهد الاقتصاد الماليزي تحولات هيكلية خلال العقود القليلة الماضية، كان أهمها هو الانتقال من اقتصاد يعتمد على الزراعة إلى حد كبير إلى اقتصاد يظهر فيه التصنيع ببطء إلى قطاع رائد ومتنوع، أدى إلى تأثير مزدوج على التجارة الخارجية، تمثل الأثر الأول في تركيبة المنتجات المصدرة والمستوردة والأثر الثاني تمثل في اتجاهات وسياسات التجارة الخارجية، وبالتالي سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على الإجراءات والتغيرات المتعلقة بهذا الجانب.

أ. الإجراءات التي قامت بها في هذا الإطار

في إطار تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الجديدة المتمثلة في جهود تنويع أسواق الصادرات الماليزية التي صاحبها تطورات وتغيرات على الاقتصاد الماليزي وبالتحديد في هيكل واتجاه التجارة الخارجية، مما تتطلب ذلك وضع واتخاذ عدة إجراءات من أجل التوافق مع شركاءها التجاريين، وبالتالي الاندماج في النظام التجاري الدولي، وأن من بين الإجراءات نجد:

✓ في أوائل السبعينيات، بدأت ماليزيا استراتيجية التصنيع الموجهة للتصدير، أين قامت بالتوجه من التركيز في استبدال الواردات إلى الترويج للصادرات، نتيجة تشجيع السوق المحلي، وقد

تطلب ذلك إتخاذ عدة إجراءات تحفيزية في سنة 1977، كان أهمها تقديم تسهيلات ائتمانية للمصدرين الماليزيين تتعلق بتمويل صادرات السلع المصنعة بأسعار تفضيلية، كما زادت الحكومة نفقاتها الموجهة للبنية التحتية اللازمة للتنمية الصناعية، بإنشاء المناطق الصناعية ومناطق التجارة الحرة داخل الدولة (Mohammed B. Yusoff، 2000)؛

✓ كذلك تم تقديم حوافز تصديرية تمثلت في اقتطاعات ضريبية من النفقات الترويجية في الأسواق الخارجية؛

✓ وقد أدت الحوافز الاستثمارية السخية المقدمة للاستثمار الأجنبي إلى تدفقات كبيرة للاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية، خاصة الركود الذي شهدته ماليزيا سنة 1985 عندما سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا سلبيا قدره 1 %، تطلب ذلك من ماليزيا استحداث قانون سنة 1986 يتضمن الترويج للاستثمار وتوسيع نطاق جاذبيته في قطاعات التصنيع والزراعة والخدمات، بدل قانون 1968، وقد أدى ذلك إلى تنشيط النمو الصناعي الموجه للتصدير، إلى جانب زيادة التعاون الاقتصادي الدولي الإقليمي والمتعدد؛

✓ تشمل الحوافز أيضا، تسهيلات خاصة ببناء الفنادق وتوسيعها وتحديثها، خاصة بالنسبة للمستثمرين الأجانب؛

✓ إنشاء اتفاقية مضمونة للاستثمار يتم من خلالها تجنب المخاطر التجارية وغير التجارية، مثل تأمين الشركات، وتحرير التدفقات الداخلة والخارجة من رأس المال؛

✓ إنشاء هيئة تنمية التجارة الماليزية "Matrade" سنة 1993، التي عملت على تنمية التجارة الخارجية الماليزية، والترويج للمنتجات المحلية، بالإضافة إلى تخطيط السياسات التي تهدف إلى زيادة الصادرات والقضاء على العراقيل خاصة المتعلقة بالنقل والتأمين والتحويل (سفيان، 2017)؛

✓ السياسات والتشجيعات بأهمية بناء العلاقات الاقتصادية الخارجية والتي تدخل ضمن الاستراتيجية التنموية الماليزية بحيث صرح رئيس الوزراء في العديد من المرات بأنه: "ينبغي علينا التعامل مع كل دول العالم لأن أسواقها ضرورية لاقتصادنا، وبالتالي وجب على الماليزيين أن يعيروها كل الرعاية والاهتمام لأن نمو اقتصادنا يتوقف على حسن اقتحامنا للأسواق العالمية بمنتجاتنا وإلا فطريق النمو والتقدم مسدود أمامنا، وبالتالي فإن هذا التوجه

يتطلب منا بناء علاقات صداقة جيدة ومثمرة مع باقي دول العالم لأنها تمثل بالنسبة إلينا الأسواق التي نسوق فيها منتجاتنا، وأن مستقبلنا يتوقف على استعدادنا للرفع من نسبة تبادلنا التجاري مع باقي دول العالم، ولكن ينبغي أن يغلب التصدير على الاستيراد لأنه كلما زادت الصادرات زادت مداخيلنا (محمد، 2012).

ب. واقع التجارة الخارجية في ماليزيا

شهد الاقتصاد الماليزي تغيرات هيكلية عميقة بعد الاستقلال، جعلته يتميز بالإنفتاح النسبي والتوجه نحو الأسواق الخارجية، خاصة وأن الصادرات والواردات تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن أصبح عرضة للتأرجح نتيجة تقلبات السوق وتأثره بشدة باقتصاديات شركائه التجاريين الرئيسيين، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وعليه فمن الأحسن التطرق إلى واقع التجارة الخارجية من خلال الفترات الزمنية، كما يلي (محمد، 2012):

فترة السبعينات: تمكنت ماليزيا من تحقيق نموا مستمرا، وأوضاعا جد مقبولة في فترة الستينيات والسبعينيات نتيجة تنوع المنتجات والأنشطة والأداء القوي للإستثمار الأجنبي والمحلي أدى إلى زيادة الصادرات المصنعة، وتحقيق فائض خلال هذه الفترة، وأن من بين أهم السلع المصدرة هي: المطاط، القصدير، زيوت النخيل، بالإضافة إلى البترول والغاز.

فترة الثمانينات: في هذه الفترة تميزت أسعار صادرات السلع الأساسية التي تعتمد عليها ماليزيا بالانخفاض، وأن هذا الانخفاض ترتب عليه تراجع في إيرادات التصدير، بحيث شهدت إيرادات تصدير "المطاط" انخفاضا من 1215 مليون دولار أمريكي سنة 1980 إلى 976.84 مليون دولار أمريكي سنة 1981، واستمر هذا الانخفاض حتى فترة التسعينات، مما أثر ذلك سلبا على صغار منتجي المطاط الذين يمثلون حوالي 80% من المنتجين في ماليزيا.

أما بالنسبة "للقصدير" فقد شهد أيضا وضعاً لا يختلف عن المطاط، بحيث سجلت أسعاره انخفاضا قدرت بأكثر من 50 %، أين انتقل سعر الصفيح من 7.81 دولار للكيلوغرام سنة 1985 إلى 4.05 دولار سنة 1986 مما تسبب ذلك في تراجع حاد لعائدات صادراته من 0.421 مليار دولار أمريكي سنة 1985 إلى 171.05 مليون دولار أمريكي سنة 1986.

كما أظهرت أسعار الخشب وزيت النخيل حركات غير منتظمة إستجابة لحركات أسعار السوق العالمية، بحيث انخفض سعر زيت النخيل من 423.95 دولاراً أمريكياً للفنت في سنة 1984 إلى 289.47 دولاراً أمريكياً في سنة 1985، ليستمر في الانخفاض لأكثر من 45 % في سنة 1986، مما أدى إلى تراجع كبير في دخول أصحاب المزارع الصغيرة، وكذا على مخططات التنمية في ماليزيا.

إلا أنه توجد بعض السلع المصنعة والتي حققت عائدات تصدير إيجابية كالمنتجات الكهربائية والإلكترونية، بالرغم من بيئة التجارة العالمية الصعبة في هذه الفترة، نتيجة تميزها بالحماية المتزايدة للاقتصادات الصناعية.

فترة التسعينات: في هذه الفترة انخفض تصدير المنتجات الزراعية أكثر، نتيجة انخفاض أسعار السلع الأولية إلا أن ماليزيا بقيت معتمدة عليها (زيت النخيل، المطاط، الأخشاب المنشورة)، وقامت بتخفيض فاتورة وارداتها، مما أدى ذلك إلى تحسن معدلات التبادل التجاري في الفترة 1990-1995، وارتفاع عائدات التصدير بحيث زادت القيمة المضافة السنوية بنسبة قدرت بـ 7.9 % في سنة 1998 لتصل إلى 1394.74 مليون دولار أمريكي، إلا أنه وفي الثلث الأخير من نفس السنة، أدت أسعار الصرف غير المستقرة إلى تدهور معدلات التبادل التجاري، مما دفع الحكومة إلى تطبيق سعر الصرف الثابت في أكتوبر 1998.

فترة (2001-2007) هي مرحلة بطيئة نظراً للظروف الاقتصادية الخارجية التي شهدت تنافسية كبيرة أدت إلى تراجع الطلب الخارجي، إلى جانب بعض نقاط الضعف في الاقتصاد الماليزي، إلا أن ذلك لا يمنع من تسجيل أبرز النقاط في التجارة الخارجية والتي من بينها:

✓ أبرز شريك تجاري لماليزيا في هذه الفترة هي الولايات المتحدة، ففي سنة 1999، بلغ إجمالي التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة وماليزيا 30.5 مليار دولار أمريكي، حيث بلغ إجمالي الصادرات الماليزية إلى أمريكا 21.4 مليار دولار أمريكي في المقابل سجلت الواردات منها قيمة قدرت بـ 9.1 مليار دولار أمريكي، ولقد كانت ماليزيا الشريك التجاري العاشر للولايات المتحدة الأمريكية وسوق التصدير الثاني عشر؛

✓ ارتفع إجمالي الصادرات في سنة 2006 بنسبة قدرت بـ 10.3 % لتصل إلى قيمة إجمالية قدرت بـ 588.9 مليار رينجيت ماليزي، ساعدها في ذلك نمو الصادرات الزراعية ومنتجات التعدين بنسب قدرت بـ 10.1 و 11.7 % على التوالي؛

✓ نتيجة ارتفاع الطلب الخارجي على المطاط وزيت النخيل التي صاحبها ارتفاع الأسعار العالمية، فقد نمت صادراتهما بشكل ملحوظ، حيث شهدت نسب نمو قدرت بـ 42.3% و 13.9% علالتوالي؛

✓ حقق الميزان التجاري الماليزي في سنة 2006 فائضا قدره 108.4 مليار رينجيت ماليزي، بنسبة زيادة قدرها 8.7% مقارنة بسنة 2005.

الفترة 2010-2019: تميزت التجارة الخارجية في ماليزيا من حيث الحجم والاتجاه خلال هذه الفترة بـ:

✓ في سنة 2013، بلغ إجمالي التجارة الخارجية لماليزيا 424 مليار دولار أمريكي، تتكون من 230.7 مليار دولار أمريكي من الصادرات و 192.9 مليار دولار أمريكي من الواردات، مما يجعل ماليزيا مع أكبر 21 دولة مصدرة في العالم وأكبر 25 مستوردة في العالم؛

✓ أكبر شريك تجاري لماليزيا هو دولة الصين وذلك لمدة خمس سنوات على التوالي منذ سنة 2008، أين وصل حجم التجارة الثنائية بين الصين وماليزيا في سنة 2013 إلى قيمة قدرت بـ 106 مليار دولار، وزيادة على ذلك فقد تعهد الطرفان بزيادة التجارة الثنائية إلى 160 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2017.

✓ ثاني أكبر شريك تجاري لماليزيا هي سنغافورة، بحيث بلغ حجم التجارة الثنائية حوالي 91 مليار دولار أمريكي في سنة 2012، وهو ما يمثل أكثر من خمس إجمالي التجارة داخل الآسيان؛

✓ تعد اليابان ثالث أكبر شريك تجاري لماليزيا، حيث بلغ حجم التبادل التجاري خل السنة 2014 ما قيمته 42 مليار دولار أمريكي (137.45 مليار رينجيت ماليزي)، وبزيادة قدرها 1.4% مقارنة بسنة 2013، بلغ إجمالي الصادرات الماليزية فيها قيمة قدرت بـ 25.6 مليار دولار أمريكي (82.71 مليار رينجيت ماليزي)، بنسبة نمو قدرت بـ 4.4%، بينما تقلصت الواردات بنسبة قدرت بـ 2.9% لتبلغ 16.74 مليار دولار أمريكي (54.75 مليار رينجيت ماليزي)، وأن أغلب المنتجات الماليزية المصدرة تمثلت في: الغاز الطبيعي، والكهرباء والإلكترونيات، وكذلك المنتجات الكيماوية. أما واردات ماليزيا الرئيسية من اليابان فكانت الإلكترونيات والآلات والمعدات وكذلك قطع الغيار والملحقات للسيارات والسيارات.

✓ ونتيجة للاقتصاد الماليزي القوي والمتنوع فقد بلغت قيمة صادرات منتجات التكنولوجيا الفائقة في عام 2015 قيمة قدرت بـ 57.258 مليار دولار أمريكي، تليها منتجات زيوت النخيل من حيث الحجم والقيمة.

3. برنامج تحرير التجارة الخارجية في ماليزيا

واصلت الحكومة الماليزية باستمرار برنامج تحرير التجارة الخارجية لكن بطريقة مدروسة وعلى الرغم من وجود مرحلة ثانية من مرحلة استبدال الواردات خلال الفترة 1980-1985 بعد المرحلة الأولى في الستينيات وبداية السبعينيات، فقد كان متوسط معدلات التعريف الجمركية الماليزية منخفضة مقارنة بالدول النامية الأخرى، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (02): يبين معدلات التعريف الجمركية لبعض دول "آسيان ASEAN" خلال الفترة 1975-1990.

الوحدة : (%)

الدولة السنة	1975	1980	1985	1990
ماليزيا	10.25	9.79	9.12	4.78
سنغافورة	1.32	0.90	0.72	0.34
تايلاند	13.80	11.18	13.51	11.58
اندونيسيا	10.02	7.39	5.97	6.92

Source : Salomon Jacob Cohen, **World Development And Economic Systems: Theory And Applications**, World Scientific, London, 2015, p: 69.

كما يعتبر هذا الإجراء كجزء من استراتيجية استبدال الواردات، أين تمنح بعض الصناعات معدلات تعريفية عالية من أجل الحماية الفعالة مثل صناعات الإطارات والإسمنت والصلب والسيارات، إلا أن مرحلة استبدال الواردات لم تدم لفترة طويلة، فاعتمدت الحكومة سياسات واستراتيجيات موجهة نحو الخارج بحلول منتصف الثمانينيات بسبب عدة أسباب أهمها:

أ. لم تكن هذه الاستراتيجية أي استبدال الواردات قادرة على توليد النمو الاقتصادي كما كان متوقع؛

ب. لتكن الصناعات الناشئة المحمية قادرة على المنافسة الدولية حتى بعد سنوات عديدة من الحماية، ونتيجة لذلك فقد تم تحرير قطاع التصدير من خلال العديد من التدابير والتي تشمل (Colin I. Bradford، 1987):

- ✓ إلغاء متطلبات ترخيص التصدير؛
 - ✓ إلغاء رسوم التصدير؛
 - ✓ إلغاء ضرائب التصدير على بعض المنتجات؛
 - ✓ تم تخفيض معدل التعريفات الجمركية على العديد من المنتجات الاستهلاكية؛
 - ✓ وبموجب اتفاقية الجات، فقد قامت ماليزيا بتخفيض التعريفات على أكثر من 1000 سلعة.
- ت. إن التوجه إلى التوسع في برنامج الخصخصة أدى إلى تحسين العديد من المؤشرات الاقتصادية للدولة مثل العجز في الموازنة والدين العام إلى عدد العاملين بالدولة، جعلها تتجه إلى تكوين بنية أساسية واقتصادية ضخمة يمكن الاعتماد عليها في تحقيق النهضة.
- وكدولة نامية، فقد تمكنت ماليزيا من الاستفادة من وضع نظام الأفضليات المعمم من قبل 14 دولة، أين تم منح صادراتها أفضلية تتمثل في تخفيض التعريفات الجمركية عليها بنسبة قدرت بـ 11.9 % في سنة 1991، لترتفع الحصة إلى 12.5 % في سنة 1995، لمعظم المنتجات سواء المصنعة أو شبه المصنعة (80 % من إجمالي صادراتها)، إلى أن هذه الامتيازات لم تدم طويلا.
- ففي سنة 1997، أتهنأ لولايا تالم المتحدة الأمريكية بعض مزايا نظام الأفضليات المعمم الممنوحة لصادرات ماليزيا، كما أنهى الاتحاد الأوروبي مخطط نظام الأفضليات المعمم لبعض المنتجات الماليزية، وقد أدى هذه الاجراء إلى كبح جزئي لصادراتها، إلا أن تخفيضات التعريفات الجمركية في إطار منظمة التجارة العالمية ساعدت في إرجاع بعض التوازن إلى حد ما.
- وفي سنة 2001 واصلت الحكومة الماليزية تشجيع المصدرين على الاستعداد لزيادة المنافسة خاصة مع سريان اتفاقية التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وقد ساعدتها هذه الاتفاقية في نمو صادراتها عن طريق وفرة الحجم والتوسع في التجارة الدولية عبر النفاذ للأسواق الجديدة.
- وفي إطار سياسة التوجه للخارج وجذب الاستثمار الأجنبي، فقد تميزت ماليزيا بالطلب المتزايد على اليد العاملة خاصة في قطاع الخدمات والتصنيع، تطلب الأمر توظيف العمال الأجانب باعتباره الحل الأنسب للقضاء على النقص الحاصل وكذا باعتبار ماليزيا طبقت إجراءات الانفتاح

الاقتصادي، وأن أغلب العمال من أندونيسيا، بنغلاديش، تايلاند والفلبين، وقد تراوحت نسب توزيع العمالة على القطاعات في سنة 1998 كما يلي:

✓ قطاع الخدمات بنسبة قدرت بـ 56.8 % من العمالة؛

✓ الصناعات التحويلية بنسبة قدرت بـ 26.5 %، منها 50 % يد عاملة أجنبية، أي

بعدد فاق 290000 عامل أجنبي، ليتراجع هذه العدد في السنوات التالية نتيجة

التركيز على الصناعات كثيفة رأس المال؛

✓ قطاع الزراعة بنسبة قدرت بـ 16.3 %.

كما كانت تحرير الأسواق المالية المحلية في الثمانينيات، مقترن بعوامل الجذب الداخلية لتدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في جملة الحوافز المالية المذكورة في قانون تشجيع

الاستثمار لسنة 1986، إلى جانب المميزات الأخرى كالأستقرار السياسي، انخفاض

معدل التضخم واستقرار سعر الصرف.

4. واقع النمو الاقتصادي في ماليزيا

اتبعت ماليزيا في تنميتها الاقتصادية مجموعة من الخطط الإنمائية المدروسة، مكنتها من تحقيق

معدلات نمو عالية وسريعة، وما ميز هذا النمو الاقتصادي هو التوازن في تنمية القطاعات

الاقتصادية المختلفة المكونة للناتج المحلي الإجمالي، أين شهدت معدلات النمو ارتفاعا وهو ما

جعلها تقترب من العتبة الرمزية للانضمام إلى نادي الدول ذات الدخل المرتفع، وأن بيانات الجدول

التالي توضح معدلات النمو الاقتصادي المتميزة خلال الفترة 1990-2016.

جدول رقم (03): يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي لماليزيا خلال الفترة 1990-2016.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل نمو (%)	9.0	9.5	8.9	9.9	9.2	9.8	10.0	7.3	-7.4	6.1
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو (%)	8.9	-0.5	5.4	5.8	6.8	5.3	5.6	6.3	4.8	-1.5
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016			
معدل نمو (%)	7.4	5.3	5.5	4.7	6.0	5.1	4.4			

Source : The World Bank (1990-2016).

تشير معدلات النمو الاقتصادي الموضحة في الجدول أعلاه بأن ماليزيا استطاعت تحقيق معدلات نمو إيجابية ومرتفعة عموماً مقارنة بالعديد من الدول، إذ تتراوح هذه المعدلات خلال مدة الدراسة بين 5 - 10 %، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل ساعدت على تحقيق هذا المسار من النمو ومن بينها: الاستقرار السياسي والإطار المؤسسي المتين والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر المدعوم بنظام فعال لمساعدة الدولة يركز على الخدمات وصناعة الإلكترونيات وصناعة الإنتاج النهائي باستخدام الموارد الطبيعية (الهيدروكربونات وزيت النخيل و المطاط)، وسياسة الاقتصاد الكلي الحكيمة لاسيما في مايتعلق بالتضخم.

فعند التركيز نجد بأن الفترة الممتدة من 1990-1997 هي الفترة التي تتميز بأعلى مستويات النمو، قدر في المتوسط بأكثر من 9 %، ويقابلها في ذلك زيادة الناتج المحلي الإجمالي من قيمة قدرت بـ 44 مليار سنة 1990 إلى قيمة تقدر بـ 100 مليار دولار سنة 1997 أي بقيمة زيادة سنوية تقدر في المتوسط بـ 9 مليار دولار، انعكست مباشرة في تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لماليزيا خاصة وأن معدل زيادة نسبة السكان شهدت زيادة طفيفة ومنظمة، بحيث انتقلت من عدد قدر بـ 18 مليون نسمة سنة 1990 إلى 21,5 مليون نسمة سنة 1997، وقد رافق هذا النمو استقرار الأسعار وانخفاض معدل البطالة والزيادات المعتدلة في الأجور والفائض الكبير والمستمر في الحساب الجاري، نتيجة الإرتفاع المستمر لحصيلة الصادرات عن فاتورة الواردات في طول المدة، بحيث سجلت الصادرات سنة 1990 حصيلة قدرت بـ 47.82 مليار دولار وفي المقابل سجلت الواردات قيمة قدرت بـ 31.88 مليار دولار، ليستمر هذه الفائض الى غاية 1997، أين شهدت الصادرات قيمة تمثلت في 116,1 مليار دولار، في حين سجلت الواردات قيمة قدرت بـ 92.38 مليار دولار، ويرجع هذا الفائض المستمر إلى التنوع في الصادرات الماليزية.

إلى جانب ذلك فقد شهدت ماليزيا معدلات نمو سلبية ولعل أبرزها في سنة 1998 أين سجلت معدل نمو سلبي قدر بـ -7.4% زيادة على ذلك فقد سجلت أيضا سنة 2009 معدل نمو سلبي قدر بـ -1.5% ، ويرجع ذلك في كلتا الحالتين إلى الأزمات المالية، الأولى

تخص الأزمة المالية الآسيوية التي انطلقت من تايلاند، بحيث تداعت على ماليزيا بتراجع في حركة رؤوس الأموال كان أبرزها تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من قيمة قدرت بـ 5.137 مليار دولار سنة 1997 إلى قيمة قدرت بـ 2.163 مليار دولار سنة 1998، وكذا عدم تسجيل أي زيادة في حصيلة الصادرات، أما الحالة الثانية فترجع إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008، والتي خلفت نتائج سلبية على الاقتصاد الماليزي تمثلت في ركود اقتصادي نظرا لأن ماليزيا أكثر إنفتاحا على الاقتصاد العالمي.

وفي المرحلة الأخيرة من فترة الدراسة الممتدة من 2010 إلى 2016، فقد تميزت أيضا بمعدلات جد مقبولة كانت بدايتها في سنة 2010 بمعدل نمو قدر بـ 7 %، وهذا ما يقابل الأداء القوي للاقتصاد الماليزي نتيجة اعتماد السلطات ما يعرف بالصناعة المالية كمصدر مهم للنمو الاقتصادي والتي شكلت في المتوسط 10.7 % من الناتج المحلي الإجمالي، وتعد بورصة ماليزيا من أهم المؤسسات التي تأسست لرصد أنشطة سوق الأوراق المالية الماليزية، وتطوير السوق المالية المحلية من أجل دعم الاستثمارات وزيادة الوصول للاستثمار الأجنبي المباشر وتندرج فيها تسعة قطاعات رئيسية تشمل: الإنشاءات، المنتجات الاستهلاكية، التمويل، المنتجات الصناعية، التعدين، المزارع، العقارات، التكنولوجيا والتجارة والخدمات.

5. مدى مساهمة تحرير التجارة الخارجية في تحسين معدل النمو الاقتصادي في ماليزيا

سيتم في هذا العنصر الوقوف على أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ماليزيا والتي تتضمن عدة مؤشرات تدخل في تقدير النموذج الاحصائي وأهمها: معدل الانفتاح التجاري وتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى جانب الائتمان الموجه للقطاع الخاص، وأثرها على النمو الاقتصادي في ماليزيا باستخدام نموذج الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى.

ويستند النموذج الخطي المتعدد على افتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع (Y) وعدد من المتغيرات المستقلة $X_1, X_2, \dots, X_K$ ، وحد عشوائي ε إلى جانب β_0 الذي يطلق عليه الثابت، ويعبر عن هذه العلاقة بالنسبة لـ n من المشاهدات، أما K فهو يمثل عدد المتغيرات المستقلة، ويعبر عن هذه العلاقة بالشكل التالي :

$$Y_n = \beta_0 + \beta_1 X_{n1} + \beta_2 X_{n2} + \dots + \beta_K X_{nK} + \varepsilon_n$$

حيث:

γ_n المتغير التابع وفي دراستنا هو النمو الاقتصادي الذي يرمز له بـ GDP.

$\beta_1\beta_2$ تمثل معاملات النموذج.

Δn_1 المتغير المستقل الأول عند الفترة عند الفترة n والذي يمثل عندنا تدفقات الإستثمار الأجنبي ويرمز له بـ IDE.

X_{n2} المتغير المستقل الثاني عند الفترة n والذي يمثل الانفتاح التجاري ويرمز له بـ OC.

X_{nk} المتغير المستقل الأخير عند الفترة n والذي يمثل في حالتنا الائتمان الموجه للقطاع الخاص ورمزنا له بـ CP.

ε حد الخطأ العشوائي.

n تمثل عدد المشاهدات، وفي دراستنا تعبر عن عدد السنوات المحددة بـ 26 سنة أي من سنة 1990 إلى 2016.

ويهدف اختبار المعنوية الكلية للنموذج البرازيلي إلى توضيح مدى القدرة التفسيرية لكل من الإنفتاحالتجاري (OC) الذي يعتبر من أهم المقاييس المستخدمة للتعبير عن الإنفتاح التجاري، أو كما يطلق عليه معامل التجارة الخارجية ويعبر عنه رياضيا بـ

حيث:

OC معدل الإنفتاح التجاري.

X تمثل الصادرات.

M تمثل الواردات.

PIB الناتج المحلي الإجمالي.

وتدفقات الإستثمار الأجنبي (IDE)، والإئتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص (CP) في

البرازيل، كمتغيرات مستقلة في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع أي في النمو الاقتصادي لدولة البرازيل.

تقدير النموذج:

- اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

يهدف اختبار المعنوية الكلية للنموذج
ماليزيا لمعرفة مدى القدرة التفسيرية للمتغيرات التي تم اختيارها في نموذج الدراسة كمتغيرات مستقلة، ومدى
المتعلق بدولة

تفسيرها للتغيرات الحاصلة في المتغير التابع الذي يتمثل في النمو الاقتصادي الماليزي، وقد كانت نتائج الاختبار كمايلي:

الجدول رقم (04): نتائج تقدير المعنوية الكلية للنموذج - حالة ماليزيا:

D W	Prob(F- statisti c)	F- statist ic	Adjust ed R- square d	R- squa red	Prob	t- Statist ic	Coefficie nt	Variab le
1.9 5	0.00	7.12	0.41	0.48	0.46	0.74	3.65419	C
					0.00 06	3.96	1.24	IDE
					0.75	0.31	0.007	OC
					0.24	-1.20	-0.03	CP

تقدير معادلة الانحدار المتعدد لنموذج الدراسة:

$$\text{GDP} = 3.65419915669 + 1.24194537854 \cdot \text{IDE} + 0.00710253316494 \cdot \text{OC} - 0.0371478947199 \cdot \text{CP}$$

التفسير الإحصائي والاقتصادي:

بناء على مخرجات تقدير النموذج الموضحة أعلاه والخاصة بدولة ماليزيا فإن درجة الارتباط بين النمو الاقتصادي كمتغير تابع لدولة ماليزيا وكل من الإنفتاح التجاري وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر والإئتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص في ماليزيا تعتبر مرتفعة ، أي أنها متغيرات مفسرة للنمو الاقتصادي، بحيث أكدت مخرجات تقدير النموذج على وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة والنمو الاقتصادي في ماليزيا حسب معامل الارتباط (R^2 المعدل Adjusted R-squared) الذي سجل نسبة تقدر بـ 41 %، وبالتالي فإن المتغيرات المستقلة (IDE، CP، OC) تفسر التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي في ماليزيا بنسبة أكبر من 40 %، أي أن التغيرات التي تحصل في كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري والقروض المحلية الممنوحة للقطاع الخاص هي من يحدد النمو الاقتصادي في ماليزيا بالإضافة لعوامل أخرى، وبالتالي فإن الارتباط نوعا ما معتبر وموجب،، بحيث:

أ. **الثابت أو القاطع:** نجد أن قيمة الثابت أو القاطع قدرت بـ 3.654199، وهذا معناه أن النمو الاقتصادي سيكون موجبا في حالة غياب المتغيرات المفسرة للنموذج، خاصة أنه جاء غير معنوي وهو ما تؤكد القيمة الاحتمالية pro للقاطع، أين سجلت قيمة تقدر بـ 3.65 وهي أكبر من درجة المعنوية 0,05.

ب. **الإنفتاح التجاري** فقد جاءت قيمة المعلمة موجبة ومساوية لـ 0.007، ويستدل على ذلك بأن أثر الانفتاح التجاري ضعيف جدا ولكنه موجب على النمو الاقتصادي في ماليزيا، حيث أن زيادة الإنفتاح التجاري بـ 1 % يترتب عليه زيادة معدل النمو الاقتصادي بـ 0.007% وهي نسبة متواضعة جدا إلا أنها تبقى ذات أثر ايجابي خاصة وأن نسبة الارتباط مرتفعة والتي يظهرها (R^2 المعدل "Adjusted R-squared") بقيمة تقدر بـ 41 % ويرجع التفسير الاقتصادي في ذلك إلى أنه في النصف الأول من فترة الدراسة شهد النمو الاقتصادي معدلات مرتفعة ومتسارعة نتيجة تقديم حوافز تصديرية تمثلت في اقتطاعات ضريبية من النفقات الترويجية في الأسواق الخارجية إلى جانب تخفيض فاتورة وارداتها مما أدى ذلك إلى تحسن معدلات التبادل التجاري، أما النصف الثاني فقد تميز ببطء في النمو بحيث تزامنت هذه الفترة بعدة أحداث عالمية أثرت سلبا على الإنفتاح التجاري في ماليزيا أهمها: الأزمة المالية العالمية، فضلا عن الظروف الاقتصادية الخارجية الأكثر تنافسية التي ارتفعت، لذلك جاءت قيمة المعلمة منخفضة ومساوية لـ 0.007، والتي تعد غير مقبولة اقتصاديا، إذ أن قيمة الإحتمالية تقدر بـ 0.75 وهي أكبر من 0.05، وبالتالي احتمال عدم وجود علاقة في المدى الطويل بين المتغيرين، وهو ما تؤكد قيمة t-Statistic الخاصة بمعنوية المعاملات، إذ قدرت بـ 0.31 وهي أقل من t الجدولية.

ت. **أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:** فقد جاءت قيمة المعلمة مساوية لـ 1.24، ويستدل على ذلك بأن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر موجب على النمو الاقتصادي في ماليزيا، حيث أن زيادة تدفق الاستثمار بـ 1 % يترتب عليه زيادة النمو الاقتصادي بـ 1.24%، وهي نسبة مقبولة وتتوافق مع النظرية الاقتصادية، كما أن المعلمة تعتبر مقبولة احصائيا واقتصاديا، إذ تساوي الإحتمالية قيمة تقدر بـ 0.0006 وهي أقل من 0.05، وبالتالي احتمال وجود علاقة في المدى الطويل بين المتغيرين، وهو ما تؤكد قيمة t-

Statistic الخاصة بمعنوية المعاملات، أين سجلت قيمة تقدر بـ 3.96) تؤخذ بالقيمة المطلقة (وهي أكبر من t الجدولية، ومنه نقول بأن "تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لها أثر موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي في ماليزيا، نتيجة الحوافز الإستثمارية المشجعة والمقدمة التي أدت إلى تدفقات كبيرة للاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية، مما أسهم في تنشيط النمو الصناعي الموجه للتصدير.

ث. أثر الإلتئمان الموجه للقطاع الخاص: فقد جاءت قيمة المعلمة مقدرة بـ (-0.03)، ويستدل على ذلك بأنه يوجد أثر سلبي ضعيف للإلتئمان الموجه للقطاع الخاص في ماليزيا على النمو الاقتصادي، بالرغم من تقديم أشكال مختلفة من المساعدات الإئتمانية من أجل تعزيز الإنتاجية وتنشيط عمليات النمو الصناعي الموجه إلى التصدير وهو مخالف للنظرية الاقتصادية، وهو ما تؤكد معنوية هذا المتغير، إذ أنه جاء غير معنوي بناء على القيمة الإحتمالية pro للقروض الخاصة، أين سجل قيمة تقدر بـ 0.24 وهي أكبر من درجة المعنوية 0.05.

ج. المعنوية الكلية للنموذج: والمعب عنها بإحصائية فيشر، فقد جاءت بقيمة احتمالية معدومة أي $F(prob)=0.00$ فهي أقل من 0.05، مايدل على جودة نموذج الإنحدار وقبول النموذج إحصائيا واقتصاديا، وهو ما تؤكد معنوية قيمة F-statistic التي قدرت بـ 7.12 وهي أكبر من f الجدولية، كما أن إحصائية درينواتسون سجلت DW 1.95 = وبالتالي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

4. خاتمة

لقد قامت ماليزيا بالتركيز على استراتيجية التنمية الاقتصادية في عقدي السبعينات والثمانينات والمتمثلة في اعتماد عدة سياسات اقتصادية كان أهمها إنتاج بدائل الاستيراد تليها التصنيع من أجل التصدير، تطلب ذلك إتباع سياسات تحفيزية لجذب الاستثمار الأجنبي الأمر الذي نتج عنهما تغيرا هيكليا في الإنتاج الصناعي والذي أصبح القطاع الرئيسي للاقتصاد بحيث أتاح عدة فرص للاقتصاد الماليزي من أجل التوجه إلى الأسواق الخارجية والنهوض بالصادرات لذلك اتخذت ماليزيا عدة سياسات تجارية تحريرية قائمة على التوسع التجاري، كان أبرزها إزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية على التجارة التجارية وتدعيم المصدرين المحليين، إلى أن تمكنت من تحقيق أوضاع تنافسية مستدامة لصادراتها ونموها الاقتصادي، وأكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي.

نتائج الدراسة:

1. ساعد التحرير التجاري في ماليزيا من رفع معدل النمو الاقتصادي، نتيجة الفوائض التجارية المستمرة التي ترجع بالأساس إلى ارتفاع قيمة حصيلة الصادرات السلعية عن مثيلتها من الواردات، وأن هذا التميز جاء نتيجة جهود تنويع الصادرات الزراعية كوسيلة لتحقيق استقرار عائدات الصادرات والدخل؛
 2. اعتمدت ماليزيا على القطاع المصرفي والمالي كمصدر لدفع النمو الاقتصادي، إذ استطاعت تحقيق معدلات ادخار عالية اعتمدت عليها في تمويل المشاريع الاقتصادية وتوفير الائتمان وتمويل الأسر والشركات الخاصة؛
 3. اختارت ماليزيا بعناية اتجاهات وسياسات تجارتها الخارجية، إذ شجعت الاستثمار الأجنبي كوسيلة للتصنيع لعدة قطاعات فرعية صناعية مكنتها من الاستفادة من التنافس الأجنبي وفتح فروع لها في الأسواق الخارجية، إلى جانب ذلك فقد اتجهت إلى الأسواق التي استفادت فيها من وضع نظام الأفضليات المعمم أين تم منح صادراتها أفضلية تتمثل في تخفيض التعريفة عليها، إلى أن أصبحت المنتجات الصناعية المصدرة ذات تأثير مزدوج على التجارة الخارجية الماليزية من حيث تركيبة المصدرة والمستوردة؛
 4. أسهمت البنية التحتية الجدد متطورة في ماليزيا في تحفيز الإستثمار الأجنبي الذي أعطى دفعة قوية في هيكل الإنتاج الصناعي الذي أسهم في تنويع الصادرات الماليزية خارج المنتجات الزراعية، أدى بالسلطات بتبني سياسات تجارية تحريرية واسعة، مكنتها من أن تصنف ضمن الدول الأكثر اندمجا في الاقتصاد العالمي.
5. قائمة المراجع.

Bibliographie

1. Colin I. Bradford, C. P. (1987). *Trade and Structural Change in Pacific Asia : Changes in the Malaysian Economy and Trade Trends and Prospects* . University of Chicago Press.
2. Mohammed B. Yusoff, F. A. (2000). *Globalisation, Economic Policy, and Equity : The Case of Malaysia* (Vol. 75016). Paris, France: OECD Development Centre: 94, rue Chardon-Lagache.

3. Zainal Aznam Yusof, D. B. (2008). *Economic Growth and Development in Malaysia : Policy Making and Leadership*.
Depatment for international Development. Australian Government:
WORKING PAPER NO.27.
4. أحلام ب. (2014). الاتجاهات الجديدة لنهج التنمية البشرية. *مجلة المؤسسة*. 181, 4 ,
5. الله خ. ع. (2009). مدى فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية: بين الجزائر وماليزيا. *الإستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا*. (p. 11)الجزائر: المركز الجامعي بشار.
6. خديجة ع. (2018). مقومات نجاح السياحة الحلال في ماليزيا. *مجلة البشائر الاقتصادية* , 3, 72.
7. سفيان ب. ع. (2017). التنمية الاقتصادية في ماليزيا، تجربة إسلامية رائدة، *مجلة البير*. 169 ,
8. فضلي ن. ف. (2010). التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000-2010. *مجلة دراسات دولية*. 179-181, (54)
9. محمد م. (2012). قراءة استشراف ماليزيا والعولمة في أفق 2020. *مجلة جامعة يونيتان "ماليزيا"*. 07, 5 ,